

نظرة عامة

شهد عام 2008 تغيرات جوهرية في النشاط الاقتصادي العالمي تمحورت في استمرار التحسن في الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من العام وبدء الانكماش خلال بقية العام، وتزامن ذلك مع ارتفاع غير مسبوق في عائدات النفط في النصف الأول من العام كانت محصولته ارتفاع كبير في ناتج الصناعة الاستخراجية، وبالتالي إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية مجتمعة وذلك للعام السادس على التوالي منذ العام 2002، حيث وصل للمرة الأولى إلى حوالي تريليون دولار.

وتحققت خلال العام عدة تطورات في قطاع الصناعة الاستخراجية النفطية لعل أهمها تحقيق اكتشاف للغاز الطبيعي في جنوب تونس واكتشاف احتياطي منه قبالة الشواطئ المغربية المطلّة على الأطلسي. أما بالنسبة للصناعة الاستخراجية غير النفطية، فقد حققت الدول العربية المصدره لها عائدات قياسية نتيجة ارتفاع أسعار منتجاتها في السوق العالمية.

وبالنسبة للصناعة التحويلية، فقد تأثر بعضها إلى حد ما بالأزمة الاقتصادية العالمية، وخصوصا صناعة مواد البناء التي تراجع الطلب على منتجاتها. كما شهدت تلك الصناعة عدة تطورات لعل أهمها بدء تدفق الغاز الطبيعي المصري إلى سورية من خلال المرحلة الثالثة لمشروع خط الغاز العربي، ودخول مصهر عُمان للألمنيوم وبعض مصانع البتروكيماويات مرحلة الإنتاج. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا أنه يخشى أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط إلى توقف الاتجاه التصاعدي للناتج الصناعي العربي وحدث انكماش فيه خلال السنوات القادمة.

الناتج الصناعي العربي

يقدر إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة في عام 2008 بحوالي 993.3 مليار دولار مقارنة مع حوالي 735.3 مليار دولار في عام 2007، أي أنه ارتفع بنسبة 35.1 في المائة. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عائدات الصناعة الاستخراجية النفطية خلال النصف الأول من العام. وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2008 لتبلغ 52.3 في المائة مقارنة مع مساهمته بنسبة 48.9 في المائة في عام 2007، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2008 - 2002)

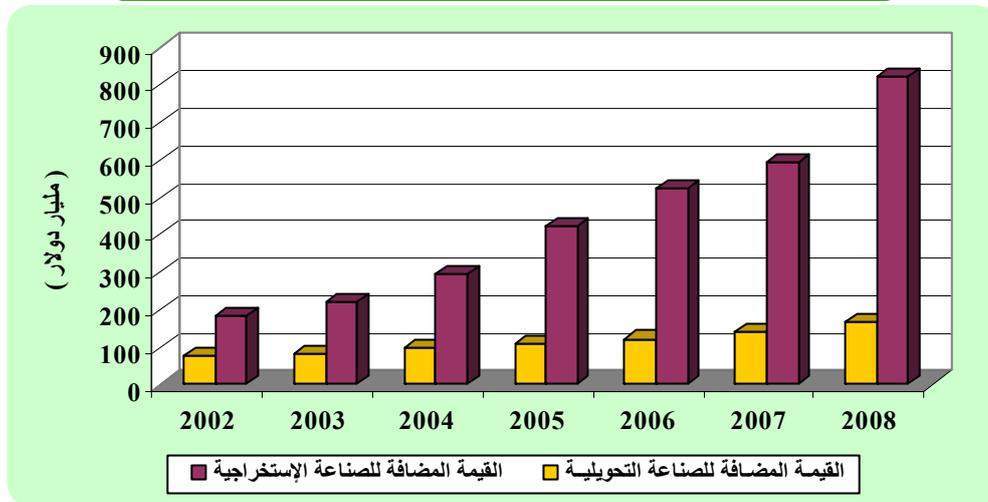
(مليار دولار)

إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الإستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	
38.1	1.1	256.8	11.1	2.4	74.8	27.0	0.5	181.9	2002
40.1	17.4	301.5	11.0	10.1	82.4	29.1	20.5	219.2	2003
43.3	29.1	389.4	10.7	16.4	95.9	32.6	33.9	293.5	2004
48.3	36.5	531.4	9.7	11.3	106.7	38.6	44.7	424.7	2005
49.4	21.5	645.6	9.4	14.6	122.3	40.0	23.2	523.3	2006
48.9	13.9	735.3	9.3	14.9	140.5	39.5	13.7	594.9	2007
52.3	35.1	993.3	8.9	20.2	168.8	43.4	38.6	824.5	2008

* النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق .
المصدر : الملاحق (1/4)، (2/4)، (3/4).

وبالنظر إلى أداء القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، فقد ارتفع ناتج الصناعة الاستخراجية من حوالي 595 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 824 مليار دولار عام 2008، أي بزيادة نسبتها 38.6 في المائة، وبالتالي أصبحت حصة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 43.4 في المائة بعد أن كانت بحدود 39.5 في المائة في عام 2007. وتتميز الدول العربية المصدرة للنفط عموماً بارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة بين 74.3 في المائة في ليبيا و15.7 في المائة في مصر، بينما تتراوح مساهمة الصناعة الاستخراجية في الدول العربية الأخرى التي تمتلك صناعة استخراجية غير نفطية بين 9.1 في المائة في تونس و1.9 في المائة في المغرب، الملاحق (1/4) و(3/4) والشكل (1).

الشكل (1) : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة 2008 - 2002

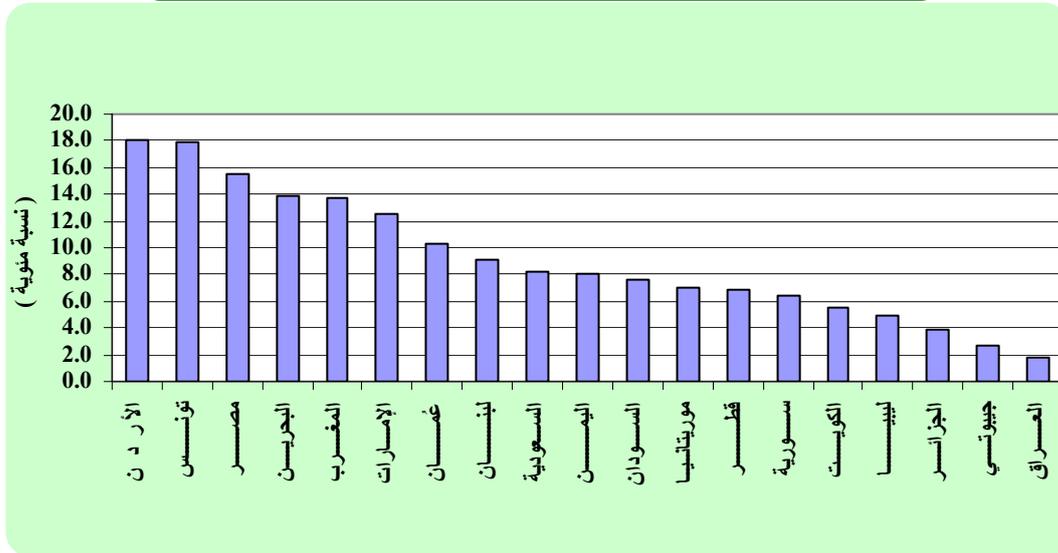


المصدر: الملاحق (1/4)، (2/4).

وبالنسبة لنتاج الصناعة التحويلية، فقد ارتفعت قيمته من 140.5 مليار دولار في عام 2007 إلى 168.8 مليار دولار في عام 2008، أي بنسبة 20.2 في المائة، وهو أعلى معدل نمو لهذا الناتج منذ عام 2002، إلا أن ذلك صاحبه استمرار انخفاض في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في عام 2008 حوالي 8.9 في المائة، الملحق (2/4).

والجدير بالذكر أن الصناعة التحويلية في كل من الإمارات والبحرين والمغرب ومصر وتونس والأردن تميزت بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، بالمقارنة مع بقية الدول العربية، إذ تتراوح ما بين 12.6 في المائة و18.1 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2) : نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2008



المصدر: الملحق (3/4).

تطورات الصناعات الاستخراجية

تتكون الصناعة الاستخراجية في الدول العربية من صناعة استخراج النفط والغاز، وصناعات استخراج الخامات المعدنية مثل الحديد والنحاس والذهب، وصناعات استخراج المواد غير المعدنية مثل مواد البناء والفسفات والبوتاس. وقد بلغت احتياطيات النفط في عام 2008 حوالي 672.1 مليار برميل مقارنة مع حوالي 669.7 مليار برميل في العام السابق. وبلغ متوسط إنتاج النفط نحو 23.7 مليون ب/ي في عام 2008 مقارنة مع حوالي 22.3 مليون ب/ي في عام 2007. وبالنسبة للغاز الطبيعي، فقد بلغت احتياطياته في عام 2008 نحو 53.7 تريليون متر مكعب، ويتضمن الملحق (4/4)، والفصل الخامس من هذا التقرير مزيداً من التفصيل.

صناعة استخراج النفط والغاز: لقد أدى حدوث تغيرات سريعة وجوهرية في الاقتصاد الأمريكي وفي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال النصف الأول من العام، إلى تشجيع المضي قدماً في المشاريع التي تهدف إلى زيادة الإنتاج في الدول المصدرة، والقيام بعمليات الاستكشاف في الدول العربية التي لا تمتلك احتياطات نفطية تحت تأثير زخم ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب. ونتيجة لذلك، تحققت بعض التطورات المهمة في صناعة استخراج النفط والغاز في عدد من الدول العربية، من بينها السعودية والمغرب والعراق والجزائر واليمن وتونس وليبيا.

السعودية: استمر العمل في تطوير مشروع حقل "خريص" النفطي، وتم إنجاز أغلب مكونات البنية التحتية للحقل رغم الصعوبات الفنية التي كانت سائدة بسبب النقص في عدد الموردين ومقاولي الإنشاءات. وقد استثمرت شركة أرامكو ما يزيد عن 10 مليار دولار لتطوير الحقل بهدف إنتاج 1.2 مليون ب/ي من حوالي 150 بئراً، مما يكفل للشركة قدرة إضافية على زيادة الإنتاج وتلبية الطلب العالمي عند تزايد. من جانب آخر يجري استكمال منشآت حقل "الخرسانية" بعد تعطل الأعمال فيه للأسباب سابقة الذكر، ومن المقرر أن يضيف الحقل نحو 500 ألف ب/ي للقدرة الإنتاجية لأرامكو، وتقوم الشركة أيضاً بتطوير حقل منيفة البحري والذي من المتوقع أن ينتج نحو 900 ألف ب/ي من النفط الثقيل.

المغرب: يستورد حالياً مجمل حاجته من المحروقات من دول الخليج العربي. وفي ضوء ارتفاع تكلفة المحروقات المستوردة ووجود مؤشرات إيجابية، ونتيجة لدراسات جيوفيزيائية ثلاثية الأبعاد قامت بها شركات دولية تشير إلى احتمال تواجد تراكمات للهيدروكربونات قبالة الشواطئ المغربية على المحيط الأطلسي، يسعى المكتب المغربي للمحروقات والمعادن بالتعاون مع الشركاء الأجانب لإطلاق برنامج يهدف إلى حفر نحو 15 بئراً استكشافياً للتنقيب عن النفط والغاز. وقد أفاد هذا المكتب بأن عمليات الحفر التي قام بتنفيذها خلال العام بالقرب من الرباط أدت إلى اكتشاف احتياطي من الغاز الطبيعي سوف تتحدد كمياته بعد حفر المزيد من الآبار الاستكشافية.

العراق: تم حفر عدد من الآبار الإنتاجية في حقل "عكاس" للغاز الطبيعي والشروع في تأهيل الحقل بهدف تصدير الغاز إلى سورية، كما تم التباحث أيضاً مع الأردن لتطوير حقول الغاز العراقية المتاخمة للحدود الأردنية. وسعيًا وراء زيادة إنتاج العراق من النفط الخام، عرضت وزارة النفط العراقية على الشركات الأجنبية عقود خدمة طويلة الأجل لتشغيل بعض حقولها، على أمل أن يتم تقديم عروض الشركات وتوقيع العقود خلال عام 2009.

الجزائر: يتوالى تحقيق الاكتشافات الغازية في كل من ترخيص "حاسي موينع" و "حاسي باحمو" و "حاسي ديزابات" ومنطقة "عرق إيسواني" وغيرها.

اليمن: تم التوقيع على اتفاقيات مقاسمة الإنتاج الغازي لسبعة من أصل ثمانية قواطع ثم عرضها في الجولة الثالثة.

تونس: تم تحقيق اكتشاف للغاز الطبيعي في ترخيص "الجنين الجنوبية"، واكتشافين للنفط في الجنوب التونسي.

ليبيا: تم توقيع بعض اتفاقيات مقاسمة لإنتاج القواطع مع الشركات الفائزة في الجولة الرابعة التي أجريت في عام 2007، ومنها تلك المتعلقة باستكشاف وتطوير حقل غدامس الغازي بالقرب من الحدود الجزائرية⁽¹⁾.

الصناعة الاستخراجية غير النفطية: تميز عام 2008 بارتفاع أسعار بعض منتجات الصناعة الاستخراجية المعدنية مثل الذهب، وغير المعدنية مثل خام صخر الفوسفات، كما حدثت خلال العام عدة تطورات في عدد من الدول العربية. ففي الجزائر التي تمتلك، بالإضافة إلى الثروات الهيدروكربونية من الغاز والنفط، تكوينات جيولوجية يتوافر فيها خام الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والباريوم والزنك والذهب والماس، واجهت صناعة التعدين صعوبات فنية تمثلت في قدم الآلات والتقنيات المستخدمة التي أدت إلى تناقص الإنتاج من خام الحديد والفوسفات، مما حدا بالسلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للتعيين لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاع عن طريق منح العديد من الحوافز، مثل حرية انتقال المعدات والأموال، وزيادة الفترة المحددة للنشاط الاستكشافي إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى منح تراخيص للاستغلال لفترات قد تمتد إلى ثلاثين سنة. وتقوم شركة استرالية جزائرية حالياً بإجراء الدراسات التفصيلية لاستكشاف، ومن ثم استغلال موقع "وادي أميزور" للزنك والرصاص، والذي تبلغ مساحته نحو 120 كيلو متر مربع، وتقدر احتياطياته بحوالي 25 مليون طن بدرجة نقاوة قدرها 6.5 في المائة للزنك و1.8 في المائة للرصاص، وهو بذلك يعد من أكبر مناجم الزنك في العالم⁽²⁾.

في المغرب، تم خلال العام توقيع مذكرة تفاهم مع ائتلاف مكون من أربع شركات إندونيسية لإنشاء مجمع لإنتاج حمض الفوسفوريك من خام الفوسفات، وذلك كجزء من سياسة "المكتب الشريف للفوسفات" (OCP) لفتح وتحرير استخراج الفوسفات والصناعات اللاحقة للاستثمار الأجنبي. وقد أدى ارتفاع أسعار خام الفوسفات في السوق العالمية خلال العام بنحو أربعة أضعاف إلى زيادة قيمة صادرات الفوسفات ومشتقاتها بنسبة حوالي 167 في المائة بالمقارنة مع عام 2007⁽³⁾.

وقد لاقى معدن الذهب اهتماماً خاصاً في عدد من الدول العربية التي توجد بها ترسبات منه وهي مصر والسعودية والسودان، وذلك في ضوء الارتفاع الكبير في أسعاره خلال السنوات الماضية. ففي مصر، والتي لها تاريخ طويل في استخراج الذهب، قامت الحكومة، ممثلة في الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، بإعادة هيكلة قطاع استخراج الذهب باعتباره أحد القطاعات المرشحة لزيادة الدخل القومي. وفي هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم مع عدة شركات أجنبية، كبديل لقوانين التعدين السابقة، لتشجيعها على الاستثمار في مصر عن طريق تقاسم الأرباح. ونتيجة لذلك تم منح أكثر من أربعة عشر ترخيصاً جديداً منذ العام 2005. وكان لهذه الإجراءات آثاراً إيجابية، إذ ارتفع احتياطي الذهب من حوالي 3 مليون أوقية (الأوقية تساوي حوالي 30 جرام) في العام 2005 إلى حوالي 270 مليون أوقية في عام 2006، وذلك نتيجة لأعمال استكشاف قامت بها ثلاث شركات فقط في مناطق جبل السكري والصحراء الشرقية.

(1) OPEC Monthly Bulletin, EIU Country Reports ومصادر أخرى.

(2) EIU, Country Profile 2008 و www.terramin.com/report.

(3) EIU, Country Reports. Nov 2008.

وفي السعودية، تقوم شركة معادن الذهب ومعادن الأساس (إحدى شركات معادن) بتطوير وتشغيل مناجم الذهب والنحاس والزنك. وتنتج الشركة الذهب من خمسة مناجم، وتقوم باستكشافه في أربعة مواقع جديدة كما أنها تجري دراسة اقتصادية لتطوير منجمين للذهب بالقرب من مدينة الطائف⁽⁴⁾.

أما في السودان، فيقدر احتياطي الذهب بحوالي 37 طن، ويتم استخراج من المناجم الواقعة بالقرب من البحر الأحمر بمعدل 5 طن سنوياً، وذلك بالتعاون مع شركات صينية وفرنسية. ومن المتوقع أن ينخفض ذلك المعدل تدريجياً بسبب استنفاد الكميات المتوفرة من الذهب. كما يوجد في السودان ترسبات لمواد معدنية أخرى لم يتم استغلالها بعد. وتشمل تلك المواد الفضة والحديد والنحاس والتنجستن والزنك والماس واليورانيوم.

تطورات الصناعات التحويلية

تقوم الصناعات التحويلية بتصنيع المواد الأولية والخامات الاستخراجية لإنتاج مواد بسيطة و السلع نهائية. ومن الصناعات التحويلية المهمة في الدول العربية صناعات مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم والكابلات، والصناعات الهيدروكربونية (صناعات التكرير والغاز والبتر وكيمياويات)، وصناعة الأسمدة، وصناعة الأثاث.

صناعة مواد البناء

استمر الطلب الكبير على مواد البناء في غالبية الدول العربية خلال النصف الأول من عام 2008، وبدأ في التراجع في النصف الثاني من العام بتأثير من الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ارتفع ناتج قطاع التشييد للدول العربية مجتمعة بنسبة 21.2 في المائة في عام 2008، وتراوحت نسبة النمو في هذا الناتج بين 63.0 في المائة في العراق وحوالي 9.2 في المائة في السعودية. وتتصدر الإمارات الدول العربية من حيث حجم الناتج في قطاع التشييد، تليها السعودية ثم الجزائر. إلا أن معدلات نمو قطاع التشييد شهدت تباطؤاً في بعض دول المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2007-2008، الملحق (5/4).

الأسمنت: وفقاً لبيانات الاتحاد العربي للأسمنت عن العام 2007، بلغت الطاقة التصنيعية للمصانع القائمة في الدول العربية باستثناء اليمن حوالي 155 مليون طن من الكلنكر، وحوالي 182 مليون طن من الأسمنت، وبلغ الإنتاج الفعلي لمجملة الدول العربية من الكلنكر والأسمنت حوالي 132 مليون طن و151 مليون طن على التوالي. واستهلكت الدول العربية ما يزيد عن حوالي 161 مليون طن من الأسمنت، منها حوالي 27 مليون طن عن طريق الاستيراد، في حين بلغت صادرات الدول العربية من الأسمنت حوالي 12 مليون طن. وتأتي مصر في صدارة الدول العربية المنتجة والمصدرة للأسمنت، بينما تعتبر الإمارات أكبر الدول العربية استيراداً له.

(4) www.maden.com.sa

ومن أهم التطورات الحاصلة في هذه الصناعة في عام 2008، قيام بيت التمويل الخليجي بتأسيس شركة للأسمنت برأسمال قدره نحو 2 مليار دولار، وهي تعتبر من أكبر شركات قطاع الأسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتهدف الشركة إلى المساهمة في تلبية الطلب على الأسمنت في المنطقة خصوصاً في الإمارات والبحرين وسورية والأردن واليمن وليبيا وعمان.

وفي ليبيا، تم خلال العام التوقيع على عقد قيمته نحو 100 مليون دولار لتنفيذ مصنع لإنتاج الكلنكر بطاقة تصل إلى حوالي مليون طن في منطقة وادي الشاطئ، كذلك وقع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من العقود مع شركة إيطالية لإنشاء مصانع للأسمنت بطاقة 4 مليون طن سنوياً. في مصر تم وضع حجر الأساس لإنشاء مصنع للأسمنت في محافظة قنا بطاقة 1.6 مليون طن سنوياً، حيث من المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2010، وإرساء عقد لإنشاء مصنع آخر بنفس الطاقة في شمال سيناء، على أن يبدأ تشغيله في عام 2011.

أما في العراق، فقد قدرت الطاقة التصميمية لمصانع الأسمنت في عام 2007 بحوالي 18 مليون طن، إلا أن الإنتاج الفعلي أقل من ذلك بكثير، وفي عام 2008 حصلت شركة إيرانية على ترخيص لإنشاء مصنع للأسمنت بطاقة مليون طن سنوياً. في سورية، تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة صينية لإنشاء مصنع في منطقة أبو الشامات بطاقة 3.2 مليون طن من الأسمنت، وهناك مخطط لإنشاء مصنع للأسمنت بالقرب من حلب بطاقة تصل إلى 2.9 مليون طن، الملحق (6/4).

الألمنيوم: بلغ متوسط سعر طن الألمنيوم في عام 2008 حوالي 2600 دولار بالمقارنة مع حوالي 2640 دولار لعام 2007 و 2570 دولار لعام 2006. وقد حقق متوسط سعر الطن رقماً قياسياً خلال النصف الأول من العام، إذ وصل إلى حوالي 2940 دولار، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد ألقت بظلالها على الطلب وأسعار الألمنيوم، إذ هبط متوسط السعر من 2526 دولار في شهر سبتمبر 2008 إلى 1852 دولار في شهر نوفمبر من العام نفسه⁽⁵⁾.

ومع زخم الزيادة في الطلب على الألمنيوم، خلال السنوات الماضية، تحققت عدة تطورات في صناعة الألمنيوم، إذ استمر العمل خلال عام 2008 على تطوير بعض المشاريع القائمة، والتخطيط لإقامة مشاريع جديدة، فضلاً عن دخول بعض المشاريع مرحلة الإنتاج.

في ليبيا، تم توقيع مذكرة تفاهم بين صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكبرى شركات إنتاج الألمنيوم في روسيا، لإجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية يتعاون بعدها الجانبان في تنفيذ إنشاء مصهر للألمنيوم سعته 600 ألف طن/ سنة ومحطة كهرباء قدرتها 1500 ميغاوات. وإذا ثبتت جدوى المشروع، فمن المزمع البدء في تنفيذه في عام 2010⁽⁶⁾.

(5) World Bank website, "commodity price data".

(6) www.aluminum.org

وفي السعودية، قامت شركة بن لادن بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركتين إحداهما صينية والأخرى إندونيسية، لإنشاء مصهر للألمنيوم في مدينة جيزان الصناعية سعته حوالي مليون طن/ سنة وبتكلفة تصل إلى حوالي 4.5 مليار دولار. من جانب آخر واجه مشروع شركة معادن السعودية المتكامل (من المنجم إلى المعدن) لإنتاج الألمنيوم بطاقة 700 ألف طن/ سنة، صعوبات تمثلت في قرار الشريك الأجنبي الانسحاب من المشاركة في تمويل المشروع. وتقوم شركة معادن بمراجعة المشروع وخطط تمويله، مما قد يؤدي إلى تأخير في الجدول الزمني لتنفيذه⁽⁷⁾.

وفي قطر، استمر العمل في تنفيذ مشروع ألومنيوم قطر في منطقة أمسيعد الصناعية. وتبلغ طاقة المشروع حوالي 600 ألف طن/ سنة قابلة للتضاعف إلى 1.2 مليون طن/ سنة، وبلغت نسبة الإنجاز المحققة حتى نهاية عام 2008 نحو 40 بالمائة، ومن المقرر أن تبدأ تجارب تشغيل المشروع خلال عام 2009 على أن يصل إلى كامل طاقته خلال عام 2010⁽⁸⁾.

وفي عمان، وصل مصهر صحار للألمنيوم مرحلة الإنتاج منتصف عام 2008. وتبلغ طاقة المصهر حوالي 350 ألف طن/ سنة، بوجه 140 ألف طن منها فقط للتصدير والباقي للاستهلاك المحلي. ويقع المصهر بالقرب من مدينة صحار، ويتضمن مصنعاً لأقطاب الكربون، وتجهيزات بالميناء للتخزين والتصدير والاستيراد. ويتميز هذا المشروع بنشأته مع مشاريع صناعية أخرى لاحقة تقع في المنطقة نفسها من شأنها تعظيم القيمة المضافة كمصانع الموصلات الكهربائية، إذ يقوم بتزويد هذه المشاريع بالألمنيوم السائل مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويعزز من اقتصاديات تلك المشاريع⁽⁹⁾.

أما في الإمارات، فقد بدأ تنفيذ الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى لمشروع شركة الإمارات للألمنيوم (إيمال) بالقرب من الطويلة في أبوظبي. ويتكون المشروع من مرحلتين سعة كل منها 700 ألف طن/ سنة، ومصفاة للألومينا، ومحطة للطاقة الكهربائية. من جانب آخر، تدرس شركة دوبال الإماراتية تخفيض إنتاجها المستهدف لعام 2009 (حوالي مليون طن) في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي، وانخفاض الطلب⁽¹⁰⁾.

الحديد والصلب: بلغ الإنتاج العالمي من الصلب الخام في عام 2008 نحو 1.33 مليار طن وبانخفاض بلغت نسبته حوالي 1.2 في المائة عن عام 2007. وأنتجت الدول العربية 16.4 مليون طن بالمقارنة مع 17.1 مليون طن، أي بانخفاض بلغت نسبته 4 في المائة عن عام 2007. والجدير بالذكر أن انحسار الطلب العالمي والإقليمي على الصلب الخام تزامن مع تفاقم الأزمة المالية العالمية خلال الربع الأخير من عام 2008 وذلك لأن بعض الشركات اعتمدت تخفيض الإنتاج لمواجهة انخفاض الطلب، إلا أن إنتاج قطر من الصلب الخام كان استثنائياً، إذ ارتفع من حوالي 1.15 مليون طن في عام 2007 إلى حوالي 1.7 مليون طن في عام 2008.

(7) Jazan, Economic city sa, www.Jaznecity.com/sa ومصادر أخرى.

(8) www.qatalum.com

(9) www.sohar.aluminum.com

(10) www.zawya.com

وعلى صعيد الأسعار، نجد أن سعر الطن من مختلف منتجات الصلب الكربوني النهائية شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، وتلى ذلك تراجعاً خلال بقية العام، مع تفاقم أزمة الائتمان العقاري. فمثلاً ارتفع سعر طن حديد التسليح المستورد إلى دبي من حوالي 750 إلى 770 دولار مع بداية العام إلى حوالي 1530 إلى 1550 دولار في شهر يوليو، ليتراجع بعد ذلك إلى حوالي 450 إلى 470 دولاراً للطن في نهاية عام 2008، الجدول رقم (2)، والملحق (7/4).

الجدول رقم (2)
أسعار بعض منتجات الصلب الكربوني النهائية خلال عام 2008
(دولار للطن)

المنتج	يناير	يوليو	نوفمبر
لفائف مدرفلة على الساخن	639	1019	716
لفائف مدرفلة على البارد	716	1186	802
صفائح مدرفلة على الساخن	847	1307	1000
قضبان حديد الأسلاك	621	1067	676
منتجات صلب متوسط الحجم	821	1234	898

المصدر: www.steelonthenet.com.

ويلاحظ أنه وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي، استمرت بعض شركات الحديد والصلب العربية في تنفيذ مخططات للتوسع وإنشاء خطوط إنتاج جديدة، إذ تقوم شركة في الإمارات بتنفيذ توسعة لزيادة إنتاجها من حوالي مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 1.85 مليون طن في عام 2009، ووضعت مخططاً لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى مستوى 3 مليون طن/ سنة بحلول عام 2011. وفي عُمان، تم الإعلان عن مشروع "شركة عمان للفولاذ"، الذي تنفذه شركة يابانية، ويستهدف إنشاء مصنع مكورات الحديد بطاقة تبلغ حوالي 7 مليون طن في السنة وتكلفة تقديرية تصل إلى حوالي 720 مليون دولار. وفي المغرب، تم الإعلان عن إنشاء شركة مغربية سويسرية بريطانية تستهدف إنشاء ثلاثة مصانع للحديد والصلب بطاقة إجمالية قدرها 2 مليون طن في السنة، ويتوقع أن يدخل أولها مرحلة الإنتاج خلال النصف الثاني من عام 2009⁽¹¹⁾.

الكابلات : تساهم صناعة الكابلات بشكل فعال في تلبية احتياجات قطاعي الإنشاءات والاتصالات. ولهذا السبب اتخذ عدد من الدول العربية خطوات إيجابية لتوفير بيئة مناسبة لإقامة مصانع لإنتاج الكابلات الكهربائية وكابلات الاتصالات، بلغ عددها حوالي 57 مصنعا.

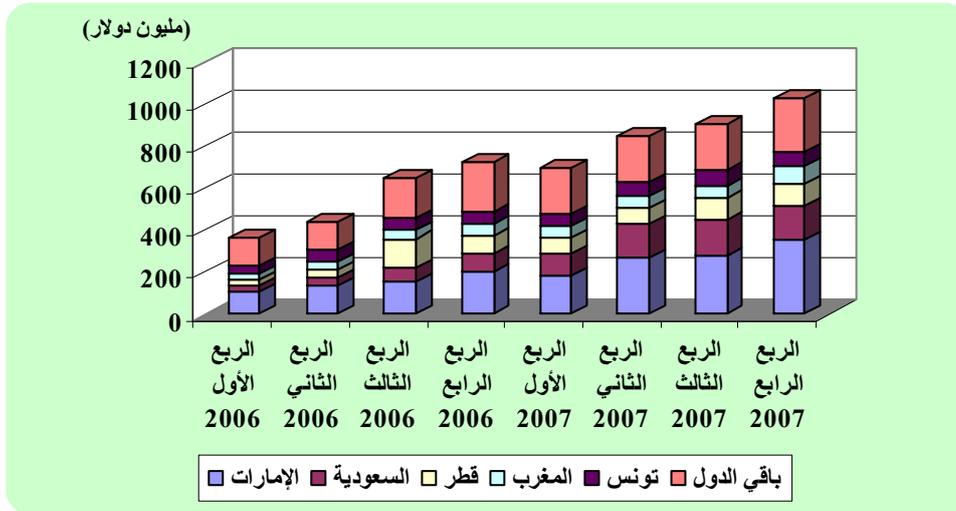
وتشير بعض المصادر إلى أن معدل عدد خطوط الهواتف لكل 100 فرد في بعض الدول العربية أدنى من المعدل العالمي، والمقدر بحوالي 19 خطاً. ولقد ساهمت تطورات قطاعي الإنشاءات والاتصالات في زيادة الطلب على الكابلات

(11) مجلة الصلب العربي، أعداد مختلفة.

الكهربائية للاستخدام المنزلي وكابلات التوتر المنخفض والاتصالات وبالذات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أن معدل زيادة الطلب في دول المجلس بلغ 38 في المائة في عام 2007، الملحق (8/4).

ويعتبر المغرب من أكبر الدول العربية الأفريقية المستوردة للكابلات، ففي الربع الأخير من عام 2007 بلغت قيمة الكمية المستوردة حوالي 85 مليون دولار أمريكي، تليه تونس بقيمة 65 مليون دولار أمريكي، ثم كل من الجزائر وليبيا ومصر والسودان وبتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 100 مليون دولار أمريكي. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد تصدرت دولة الإمارات قائمة المستوردين للفترة نفسها، إذ بلغت قيمة الكمية المستوردة حوالي 350 مليون دولار أمريكي، تلتها السعودية بقيمة 167 مليون دولار أمريكي، ثم قطر بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، وبذلك تتجاوز قيمة ما استوردته الدول العربية من مختلف أنواع الكابلات خلال الربع الأخير من عام 2007 حوالي مليار دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالإنتاج، فقد بلغ مجمل إنتاج الكابلات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2005 حوالي 837 ألف طن بلغت قيمتها حوالي 5 مليار دولار أمريكي، إذ مثل إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي وإيران حوالي 52 في المائة، ودول شمال أفريقيا 19 في المائة والباقي توزع على تركيا وسورية ولبنان والأردن⁽¹²⁾، الشكل (3).

الشكل (3) : حجم إستيراد الكابلات في الدول العربية



المصدر: تقرير الاتحاد العالمي لمصنعي الكابلات، العدد 62، أكتوبر 2008.

والملاحظ أن الشركات الأجنبية الموردة للكابلات بدأت، في الآونة الأخيرة، تدرس بجدية فرص الاستثمار في مجال توطين صناعة كابلات الكهرباء والاتصالات في الدول العربية، وذلك نتيجة لنمو الطلب المحلي عليها وبروز برامج خصخصة الصناعات الوطنية الذي تتبعها بعض الدول مثل الجزائر. وتعتبر شركة "نكسن" الفرنسية من أول الشركات الأجنبية التي تواجدت في المنطقة، وذلك من خلال مشاركتها لشركة كابلات لبنان، وشركة الكابلات العالمية في مصر،

(12) تقرير الاتحاد العالمي لمصنعي الكابلات، العدد 62 - أكتوبر 2008.

وشركة نكسن المغرب. وتسعى شركة "نكسن" إلى توسيع نطاق عملها في المنطقة من خلال شراكتها في "القطرية العالمية للكابلات" التي تنتج كابلات التوتر المنخفض والمتوسط. ومن جهة أخرى، تقوم شركة "فوجي كورا" اليابانية بتأسيس عمليات إنتاج الكابلات الكهربائية في الأردن من خلال شراكتها مع "مسك السعودية" حيث من المتوقع أن يبدأ الإنتاج التجاري لشركة كابلات مسك/ فوجي كورا في نهاية عام 2009.

ولمواكبة النمو في الطلب على كابلات الكهرباء والاتصالات، سعت عدة شركات محلية إلى توسعة نطاق عملها وأنشطتها عن طريق الاستحواذ على شركات أخرى في المنطقة، أو تنفيذ مشاريع لزيادة طاقتها الإنتاجية ومشاركة شركات أجنبية لديها خبرة في هذا المجال. فقد قامت مجموعة السويدي، وهي إحدى أكبر الشركات المصنعة للكابلات في مصر، بإنشاء مصانع في عدد من الدول العربية من بينها السعودية، والسودان، والجزائر، وقطر وليبيا. إذ بدأت الشركة في عام 2008، بإنشاء مصنع في الجزائر لإنتاج كابلات الطاقة وقضبان موصلات الكهرباء غير المعزولة بطاقة 12 ألف طن سنوياً. كما تسعى الشركة لإنشاء مصنع ينتج كابلات كهرباء التوتر المنخفض والمتوسط والعالي في قطر بمشاركة مستثمرين محليين، حيث من المتوقع أن يبدأ الإنتاج التجاري في بداية عام 2010. ومن جانب آخر، استحوذت شركة الكابلات المتخصصة "مسك" في السعودية على حصة كبيرة من أسهم شركة الكابلات الأردنية الحديثة، وعلى شركة مصانع الشارقة للكابلات. ودخلت شركة الخليج للكابلات في الكويت أسواق الأردن من خلال شراء حصة في الوطنية للكابلات الكهربائية في الأردن.

وفي مجال توسعة أنشطة عمل بعض الشركات، أضافت شركة الفنار للأنظمة الكهربائية في السعودية، وهي مختصة بتوزيع المنتجات الكهربائية، خطوط إنتاج لتصنيع الكابلات والمفاتيح الكهربائية للاستخدام المنزلي. وفي الإمارات، استحوذت شركة دبي للكابلات، وهي من أكبر الشركات في الإمارات، على مصنع لإنتاج الكابلات الكهربائية في أبوظبي، قامت بإنشائه شركة معمل الكترولوكاب المحلية.

ومن المتوقع أن يكون للأزمة الاقتصادية العالمية أثر سلبي على أداء الشركات المصنعة للكابلات عندما يقل الطلب على منتجاتها بسبب الركود في المشاريع العقارية. كما أن الهبوط الحاد الذي حصل في أسعار معادن النحاس والألمنيوم، وهي عادة تستخدم في تصنيع الكابلات، قد يكون له تأثير مباشر على أسعار بيع الكابلات وقد يؤدي مرحلياً إلى تكبد عدة شركات لخسائر بسبب حصولها على مخزون من المواد الخام بتكلفة عالية، وبيع منتجاتها في السوق بسعر منخفض.

الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير: ارتفعت طاقة التكرير الابتدائي في العالم خلال عام 2008 بحوالي 300 ألف ب/ي لتبلغ 85.6 مليون ب/ي، وطاقة التكرير باستخدام العمليات التحويلية بالعوامل الحفازة بنحو 240 ألف ب/ي لتصل إلى مستوى

31.07 مليون ب/ي. أما بالنسبة للدول العربية فلم يحدث أي تغيير في طاقات التكرير الابتدائي خلال عام 2008، وظلت عند مستواها عام 2007 المقدّر بحوالي 7.4 مليون ب/ي، الملحق (9/4).

وخلال عام 2008، عانت صناعة التكرير العالمية من تقلبات كبيرة وغير مشجعة في هامش الربح (Refinery Margin)⁽¹³⁾، فمثلاً تراجع هذا المؤشر لنفط برنت في روتردام من 4.35 دولار/ ب في شهر نوفمبر إلى 2.79 دولار/ ب في شهر ديسمبر، وتخشى أوساط صناعة التكرير أن يؤدي دخول حوالي مليون ب/ي من طاقة التكرير الجديدة المتوقعة في عام 2009 إلى انخفاض في نسبة استغلال طاقة المصافي وتدني هامش ربحيتها على المستوى العالمي. وقد حدثت خلال العام عدة تطورات في صناعة التكرير في الدول العربية. ففي سورية، قامت وزارة النفط والثروة المعدنية بتوقيع اتفاق مبدئي مع شركة صينية وتمويل صيني لإنشاء مصفاة بالقرب من دير الزور بطاقة إسمية قدرها 100 ألف ب/ي. وتبلغ تكلفة المصفاة نحو 1.5 مليار دولار، ومن المخطط أن تدخل الخدمة في عام 2011. كذلك تم الإعلان عن الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مصفاة أخرى في دير الزور سعتها 140 ألف ب/ي.

وينتهج المغرب سياسة تحرير واردات الطاقة عن طريق السماح للشركات الأجنبية بتوريد وتسويق المشتقات النفطية، إلى جانب استقدام عروض لإنشاء مصفاة جديدة لتكرير النفط في منطقة الجرف الأصفر (مركز الصناعات الفوسفاتية). وفي هذا السياق، أجرت الحكومة المغربية مفاوضات مع شركة إماراتية تهدف إلى المساهمة في سد العجز القائم في الطلب على المحروقات عن طريق المساهمة في إنشاء مصفاة ثانية.

وفي السعودية، وقعت شركة أرامكو، خلال النصف الأول من عام 2008، مجموعة من العقود مع شركة استرالية للإشراف الإداري والفني على مشروع مصفاة رأس التنورة، وتقوم الشركة أيضاً بتطوير مصفاة "سامرف" في ينبع لزيادة إنتاجها من المشتقات الخفيفة وبمواصفات حديثة صديقة للبيئة، كما أنها انتهت من عمليات التقييم المبدئي للأعمال الهندسية والتصاميم الأولية لمشروع مصفاة ينبع الجديدة، والمقدرة سعتها بنحو 400 ألف ب/ي موجهة بالكامل للتصدير.

وفي ليبيا، تم التوقيع على اتفاقية إطارية بين المؤسسة الوطنية للنفط وائتلاف إماراتي لتطوير مصفاة رأس لانوف ذات الطاقة التصميمية المقدرة بحوالي 220 ألف ب/ي، وذلك لزيادة وتحسين إنتاجها، وتبلغ تكلفة مشروع التطوير نحو 2 مليار دولار. كذلك وقعت المؤسسة اتفاقية مع شريك أجنبي للإشراف على مشروع إنشاء مصفاة "مليتة" بالقرب من الحدود التونسية، والتي تبلغ طاقتها حوالي 200 ألف ب/ي وتكلفتها نحو 4 مليار دولار.

أما الكويت، فلديها عدة مشاريع لتطوير مصافيها القائمة وأيضاً إنشاء مصفاة جديدة. وتم خلال عام 2008 تكليف شركة أمريكية لإعداد التصاميم الأولية لتحسين وتطوير منتجات مصفاة ميناء عبدالله بحيث ترتفع طاقتها الإنتاجية من حوالي

(13) يقصد بهذا المصطلح هامش الربح الذي يمكن أن تتوقعه المصفاة عند تكرير النفط.

270 ألف ب/ي إلى حوالي 374 ألف ب/ي. ولا يزال مشروع إنشاء مصفاة الزور الجديدة ذات المواصفات الحديثة يواجه صعوبات إدارية ومالية، مما قد يؤثر سلباً على جهود الكويت الرامية إلى رفع طاقتها الإنتاجية من النفط إلى حوالي 1.4 مليون ب/ي بحلول عام 2012⁽¹⁴⁾.

الصناعة البتروكيمياوية: تشكل هذه الصناعة أحد أهم مصادر تنويع الدخل في الدول العربية التي تمتلك مقوماتها وأهمها توفر مخزون من الغاز الطبيعي. وقد ساهم النمو في الطلب العالمي على منتجاتها، وتوفر اللقيم⁽¹⁵⁾ الرئيسي لها، والرخص النسبي للطاقة، إلى جانب النمو في الطلب المحلي، في تشجيع هذه الدول على التوسع في إنشاء المجمعات البتروكيمياوية والتحول التدريجي إلى مركز عالمي لهذه الصناعة. وتشير بعض المصادر إلى أن مساهمة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان في إنتاج البتروكيمياويات الأساسية قد انخفضت من حوالي 80 في المائة في العام 1980 إلى حوالي 43 في المائة في عام 2007⁽¹⁶⁾.

ففي السعودية، بدأ خلال عام 2008 الإنتاج التجاري والتصدير لشركة "البولي بروبيلين المتقدمة" من مصنعها في الجبيل بعد نجاح تجارب التشغيل التي أثبتت قدرة المصنع على الإنتاج بما يفوق طاقته الاسمية المقدرة بحوالي 450 ألف طن/سنة. كما تقوم شركة ارامكو بمد المصنع بحاجته من غاز البروبان والذي تتم معالجته على مرحلتين لإنتاج البروبيلين ثم البولي بروبيلين⁽¹⁷⁾. كذلك وقعت شركة سابك اتفاقاً مبدئياً مع شركات أمريكية تهدف إلى إقامة مشروع مشترك في المملكة ينتج المطاط الصناعي. وتجري الشركة دراسات تفصيلية لجدوى المشروع والذي يستهدف إنتاج 400 ألف طن/سنة من الكربون الأسود والمطاط والبوليمرات المتخصصة لخدمة الأسواق النامية محلياً وعالمياً، على أن يستمد المشروع بعض مدخلاته من مجمعات شركتي "ينبت" و"كيميا". ولا يزال العمل مستمراً في مشروع "بترو رابع" والذي سوف ينتج عند اكتماله حوالي 2.4 مليون طن/سنة من المقطرات والبتروكيمياويات الصلبة والسائلة⁽¹⁸⁾.

وفي الإمارات، تمتلك شركة بروج مصنعاً في الرويس لإنتاج البولي إيثيلين بطاقة 600 ألف طن/سنة (بروج 1). وبدأت الشركة منذ عام 2007 في تنفيذ توسعة بإضافة خط جديد لإنتاج البولي إيثيلين والبولي بروبيلين (بروج 2) بتكلفة قدرها حوالي 5 مليار دولار، من شأنه عند انتهائه في عام 2010 أن يرفع طاقة الشركة الإنتاجية إلى مستوى 2 مليون طن/سنة. وقد شرعت الشركة، خلال عام 2008، في استدرج عروض فنية لتوسعة ثلاثة (بروج 3) والتي ستضيف نحو 5.2 مليون طن من البوليمرات عند اكتمال المشروع حسب ما هو مخطط في عام 2014⁽¹⁹⁾. ويتواصل في قطر تنفيذ مشروع "قاتوفين" للبولي إيثيلين منخفض الكثافة الخطي والذي تبلغ طاقته 450 ألف طن/سنة، ويتوقع له

(14) Market Report, OPEC. Jan 2009 - ومصادر أخرى.

(15) يقصد بهذا المصطلح المادة الأولية الرئيسية.

(16) SRI Consulting CEHI Report, <http://ceh.sric.sri.com/>

(17) www.appc.com.sa

(18) www.sabic.com

(19) www.borouge.com

أن يدخل مرحلة الإنتاج في عام 2009. ويعتمد هذا المشروع على الغاز الطبيعي المعالج في مجمع رأس لافان⁽²⁰⁾. ويتم أيضاً تنفيذ مشروع لإنتاج 1.3 مليون طن/ سنة من الإيثيلين وإنتاج البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة والإيثيلين الجلايكول وذلك في مجمع رأس لافان الصناعي بالتعاون بين شركة قطر للبترول وشركة أمريكية، ومن المتوقع أن يدخل المشروع مرحلة الإنتاج في عام 2012⁽²¹⁾.

صناعة الغاز: يعتبر الغاز الطبيعي الحر والمسال سلعة عالمية تزداد أهميتها يوماً بعد يوم في ضوء تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري وزيادة الطلب على الغاز كقيم للصناعة البتروكيماوية. وناقش كل من منتدى الطاقة العالمي (IEF) واتحاد الغاز العالمي (IGU) في ملتقاهما المنعقد في نهاية عام 2008، تنامي الطلب على الغاز الطبيعي وأهمية التعاون الدولي لمقابلة هذا الطلب. وخلص الملتقى إلى أن الغاز سينمو سنوياً حتى عام 2030 بمعدل يصل إلى حوالي 1.8 في المائة على مستوى العالم، وبمعدل 5.8 في المائة في الصين، و 4.8 في المائة في الهند، و 3.8 في المائة في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تتضاعف تجارة الغاز في العقد المقبلين مع بروز مناطق الشرق الأوسط، وروسيا، ووسط آسيا كمصدرين أساسيين، وإلى أن الاعتماد المتبادل بين المصدرين والمستهلكين من شأنه أن يشجع الجانبين على الاستثمار والشراكة في تنمية الموارد البشرية، والبحث والتطوير لزيادة الكفاءة وتقليل التكلفة من خلال التقنية المتقدمة⁽²²⁾. وقد حدثت عدة تطورات في الدول العربية في هذه الصناعة منها، بدء تدفق الغاز المصري إلى سورية في عام 2008 بعد انتهاء المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربي، وتوقيع اتفاقية بين سورية وتركيا لإنشاء خط للغاز طوله 63 كيلو متر يربط حلب في سورية بكلكيس في تركيا، أسند عقد إنشائه لشركة روسية، وهو بذلك يربط خط الغاز العربي بالشبكة الأوروبية. كذلك يجري العراق مفاوضات مع الشركاء في خط الغاز العربي لربط شبكته الغازية بهذا الخط، ومن المحتمل أن يتم إنجاز توصيل الغاز المصري إلى لبنان عن طريق خط الغاز العربي خلال عام 2009⁽²³⁾.

وتعكف الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في اليمن على تنفيذ محطة في بلحاف لتسييل الغاز وتصديره بطاقة إنتاجية قدرها 6.7 مليون طن/ سنة. يتضمن المشروع أنبوباً لنقل الغاز من حقل مأرب طوله 320 كيلومتر وخطين للمعالجة والتسييل، وتبلغ تكلفته نحو 4 مليار دولار، حيث من المتوقع أن يصل المشروع إلى مرحلة الإنتاج التجاري خلال عام 2009. وقد تسلمت الشركة سفينتين من أصل أربع سفن مستأجرة لنقل الغاز المسال من بلحاف إلى موانئ وجهات التصدير⁽²⁴⁾.

وتم في الكويت الإعلان رسمياً عن بدء إنتاج الغاز من حقل الشمال ضمن المرحلة الأولى لتطوير استغلال الغاز والتي يجري تنفيذها حالياً وتستهدف إنتاج حوالي 175 مليون قدم مكعب/ يوم (5 مليون متر مكعب/ يوم). ولدى شركة نفط

(20) www.qapco.com.qa

(21) eiu country profile, 2008

(22) www.igu.org

(23) Wikipedia ومصادر أخرى.

(24) موقع وزارة النفط اليمنية ومصادر أخرى.

الكويت إستراتيجية لتأمين توفير احتياجات الكويت المتنامية في قطاعات الكهرباء والتحليلة والبتر وكيمواويات سواء من الغاز المحلي أو المستورد، إذ يتبع المرحلة الأولى المذكورة أنفاً مرحلة ثانية لإنتاج حوالي 600 مليون قدم مكعب/ يوم (17 مليون متر مكعب/ يوم) في عام 2011، ومليار قدم مكعب/ يوم (28 مليون متر مكعب/ يوم) في عام 2015، إلى جانب إجراء مفاوضات مع قطر لاستيراد الغاز الطبيعي المسال منها⁽²⁵⁾.

صناعة الأسمدة

بلغ إجمالي الطاقة التصميمة للأسمدة بأنواعها المختلفة خلال عام 2007 حوالي 50.2 مليون طن، والإنتاج الفعلي منها حوالي 45.6 مليون طن بالمقارنة مع حوالي 48.5 و 42.0 مليون طن في عام 2006، كذلك ارتفع الاستهلاك والصادرات خلال الفترة نفسها من حوالي 20.1 مليون طن و 24.3 مليون طن إلى حوالي 21.2 مليون طن و 26.0 مليون طن على التوالي. وترجع معظم الزيادة في الإنتاج الفعلي إلى الزيادة في الطاقة المركبة للأسمدة النتروجينية (الأمونيا واليوريا). ومن جانب آخر، استمرت الأسعار في الارتفاع خلال الفترة 2006 – 2007 بنسب متفاوتة لجميع المنتجات، وعلى وجه الخصوص سعر الطن لثنائي فوسفات الأمونيوم واليوريا مما يعكس زيادة في الطلب على هذه المنتجات في السوق العالمية والإقليمية، الملحقان (10/4) و(11/4).

وقد شهد عام 2008 تقلبات في الطلب على الأسمدة وأسعارها. فقد ارتفعت أسعار الأسمدة والطلب عليها، خلال النصف الأول من العام، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل من بينها الزيادة في أسعار الغاز الطبيعي حيث أنه اللقيم الأساسي لصناعة الأسمدة النتروجينية، كما أن الزيادة في أسعار النفط، خلال الفترة ذاتها، قد شجعت الجهود المبذولة لاستخلاص الوقود الحيوي مما ساعد في زيادة الطلب على الأسمدة بصورة عامة. إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية خلال النصف الثاني من العام، قد أدت إلى هبوط سريع وكبير في أسعار النفط، وقللت من أهمية إنتاج الوقود الحيوي، ومن ثم الطلب على المنتجات الزراعية، مما ساهم في تدني أسعار الأسمدة، خصوصاً الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية، وقد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ التوسعات والمشاريع الجديدة.

ومن جانب آخر، فإن انخفاض أسعار الشحن والطاقة تعتبر عوامل إيجابية مشجعة في المدى القصير لمعاودة الزيادة في الطلب على الأسمدة⁽²⁶⁾. وعلى صعيد الطاقات الجديدة، فقد تم خلال النصف الثاني من عام 2007 دخول مصنع شركة حلوان للأسمدة بمصر مرحلة الإنتاج بطاقة قدرها 1200 طن/ يوم من الأمونيا و 1925 طن/ يوم من اليوريا⁽²⁷⁾.

أما فيما يتعلق بتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الصناعات الهيدروكربونية، فإن هناك عدة عوامل ستحدد مستقبل الاستثمار في هذه الصناعة، ويستعرض الإطار رقم (1) شرحاً لبعض هذه العوامل.

(25) موقع شركة النفط الكويتية ومصادر أخرى.

(26) P.Hefferetal, "World Agriculture and Fertilizer Demand, Global Fertilizer Supply and Trade 2008-2009", IFA, nov 2008.

(27) www.chemicals-technology.com/projects/

الإطار رقم (1)

مستقبل الاستثمار في الصناعات الهيدروكربونية

يرتبط الاستثمار في الصناعات الهيدروكربونية سواء الاستخراجية أو التحويلية ارتباطاً وثيقاً بالطلب على الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاتهما، وأيضاً على منتجات الصناعات اللاحقة القائمة عليهما. وتخضع توقعات الطلب على منتجات الصناعات الهيدروكربونية، وبالتالي الاستثمارات المطلوبة لتنميتها، لعدة عوامل من بينها الزيادة المطردة في عدد السكان، وارتفاع مستويات الدخل خصوصاً في الدول حديثة النمو، وانتشار الخدمات والسلع كثيفة الاحتياج لموارد الطاقة مثل التزود بالكهرباء ووسائل النقل وغيرها.

ويقوم عدد من المنظمات الدولية بحصر وتوثيق وإعداد توقعات الطلب على منتجات الصناعات الهيدروكربونية وتقدير الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في بنيتها التحتية. فعلى سبيل المثال قدرت وكالة الطاقة الدولية IEA نمو الطلب على النفط والغاز خلال الفترة 2007 إلى 2030 بمعدل سنوي قدره حوالي 1 في المائة للنفط و 1.8 في المائة للغاز، وأن العالم سيحتاج إلى استثمارات متراكمة خلال تلك الفترة تصل إلى حوالي 13 تريليون دولار للنفط والغاز ومثلها لتنمية قطاع الكهرباء، إلا أن تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية في الربع الأخير من عام 2008 قد أجبر الكثير من المنظمات الدولية إلى إعادة النظر في توقعاتها⁽²⁸⁾.

وتخلص بعض الآراء المتفائلة إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية لن تؤثر على الطلب على الاستثمار بعيد المدى، إنما قد تؤخر تنفيذ بعض المشاريع في المدى القصير بسبب صعوبة الحصول على التمويل اللازم. وقد يؤدي تفاقم الأزمة الاقتصادية وتباطؤ معدلات النمو والانخفاض المرحلي في الطلب على النفط إلى تأثيرات إيجابية مثل انخفاض كلفة توريد المعدات والإنشاء والتي تسبب ارتفاعها في تأخير تنفيذ بعض مشاريع المصافي والبتروكيماويات خلال الفترة الماضية، كما أن انخفاض الطلب على النفط والغاز من شأنه زيادة عمرهما الافتراضي وإعطاء مهلة لتطوير تقنيات إنتاج الطاقة النظيفة والبديلة وخفض تكاليفها.

وقد توجهت الدول العربية، خصوصاً تلك التي تمتلك احتياطات ضخمة للنفط والغاز، إلى الاستثمار في الصناعات الهيدروكربونية بوصفها رافداً أساسياً للدخل القومي. وتشير تقديرات الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP) إلى أن الدول العربية، وفقاً لإحدى السيناريوهات المتحفظة، ستحتاج على مدى السنوات 2009 إلى 2013 إلى حوالي 370 مليار دولار كاستثمارات مطلوبة لتنمية الصناعات الهيدروكربونية الاستخراجية والتحويلية. ويقدر أن يتم تمويل حوالي 54 في المائة منها عن طريق الموارد الذاتية، والباقي عن طريق الاقتراض. كما أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى إعطاء الأولوية للمشاريع الاستخراجية، وإلى استرجاع الدول العربية لبعض استثماراتها الخارجية وتوظيفها في الصناعات الهيدروكربونية.

(28) IEA, "2008 World Energy Outlook", Executive Summary.

صناعة الأثاث

يزداد الطلب على منتجات الأثاث بأنواعه المختلفة، منزلي، مكتبي، تجاري، مدرسي وطبي وفقاً لعدة عوامل من بينها الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وارتفاع مستوى دخل الفرد، وتزايد الإنفاق العام على قطاعات التعليم والصحة، فضلاً عن الفورة في النشاط العقاري، والتغيرات السريعة في نمط الحياة وأذواق المستهلكين.

ويمكن تقسيم قطاع صناعة الأثاث في الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، وهي صناعة الأثاث التقليدي مثل المجالس العربية وهو نشاط يدخل ضمن نطاق الصناعات الصغيرة، إذ تقوم به مجموعة كبيرة من ورش النجارة، ومصانع متخصصة في أنواع محدودة من المصنوعات مثل غرف النوم أو الصالونات، والمصانع الكبيرة التي تنتج أنواع مختلفة من الأثاث. وتشير بعض المصادر إلى أن المصانع القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي تغطي حوالي 60 في المائة من حاجة السوق المحلي، وأن حجم الاستيراد كبير ولا تتوفر بيانات دقيقة عن هذا الحجم⁽²⁹⁾.

من جانب آخر، فإن إحصاءات تجارة الأثاث المنزلي وملحقاته في الدول العربية تظهر أن هناك فجوة كبيرة بين الواردات والصادرات، إذ تفوقت الواردات على الصادرات في السعودية وحدها في العام 2005 بنحو 450 مليون دولار، بينما بلغت فجوة مجمل تجارة الأثاث في الإمارات في العام نفسه 1760 مليون درهم (حوالي 470 مليون دولار)⁽³⁰⁾.

وتعتبر كل من مصر وتونس وسورية من الدول العربية التي تمتلك صناعات تصديرية للأثاث، في حين تشتهر منطقة دمياط في مصر بكونها مركزاً لصناعة الأثاث، نجد أن ميزان تجارة الأثاث المنزلي ليس في صالح مصر، إذ تفوقت الواردات على الصادرات خلال الفترة 2001 – 2004، الملحق (12/4).

والجدير بالذكر أن الدول العربية، خصوصاً مصر، تمتلك مقومات جيدة تدعم صناعة الأثاث، إذ تتوفر لديها عمالة فنية مدربة وصناعات قائمة للحديد والألمنيوم والدهانات والأصباغ والمنسوجات والألياف والمسامير والجلود والمنتجات البلاستيكية والزجاج وغيرها، وتلجأ الدول العربية إلى استيراد الأخشاب والتقنيات والمعدات، الإطار رقم (2).

وتواجه صناعة الأثاث في الدول العربية مجموعة من العوائق، بينها المنافسة الشديدة من الأثاث المستورد بسبب انخفاض جودة الأثاث المحلي وارتفاع تكلفة إنتاجه، وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة الرخيصة، والحاجة إلى التصاميم الجذابة، إلى جانب قلة نشاط البحث والتطوير والميكنة، وضعف تشابك صناعة الأثاث مع الصناعات الداعمة لها.

Gulf Industrial Bulletin. Vo1 6 no 64, nov 2005. ⁽²⁹⁾
Journal of the Emirates Industrial Bank-Aug 2006. ⁽³⁰⁾

الإطار رقم (2)

مستقبل صناعة الأثاث في مصر

تعتبر صناعة الأثاث من الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة، ويقدر عدد المشغلين بها بصورة مباشرة في مصر بحوالي 600 ألف عامل إلى جانب حوالي 400 ألف يعملون بصورة غير مباشرة، وقدر حجم إنتاج هذه الصناعة بحوالي 5 مليار جنيه مصري (أي حوالي 900 مليون دولار)⁽³¹⁾. وتعتبر محافظة دمياط مركز هذه الصناعة في مصر، إذ يوجد فيها حوالي 35 ألف وحدة إنتاجية، ومعرض دائم لمنتجات الأثاث المصري، وقد نجح أثاث دمياط في اختراق العديد من الأسواق العالمية عن طريق التصدير إلى دول شمال أفريقيا وبعض الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتهدف وزارة الصناعة في مصر، من خلال برنامج تحديث الصناعة والمجلس التصديري للأثاث وغرفة صناعة الأثاث، إلى تنفيذ برنامج شامل لتطوير هذه الصناعة وفتح الأسواق العالمية أمامها عن طريق المشاركة في المعارض العالمية، وتحديث المعدات وخطوط الإنتاج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتدريب العاملين، إلى جانب تطوير برامج الجودة والمعايير والاختبار لزيادة تنافسية المنتجات في السوق العالمي. ومن المقرر افتتاح كلية تطبيقية متخصصة في صناعة الأثاث بدمياط لتوفير عمالة مؤهلة تقنياً لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة لهذه الصناعة.

وفي سبيل تطوير هذه الصناعة، يقوم المجلس التصديري للأثاث بتنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية التي تهدف إلى تعميق مفهوم التصميم والابتكار بالتعاون مع المركز الأوروبي للتصميم بإيطاليا. ومن جهة أخرى، فقد اتخذت الحكومة المصرية إجراءات لتخفيض التعرفة الجمركية على بعض مستلزمات الإنتاج المستوردة، كما تقوم جمعية مصدري الأثاث بتبني مشاريع إنشاء مراكز خبرة للتقنية والتصميم والتدريب، إلى جانب تخصيص صالات عرض للترويج للمنتجات في الأسواق الخارجية⁽³²⁾.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسياتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادراتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم: يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم خلال الفترة 2004 – 2008، أن متوسط نسبة مساهمة الدول الصناعية بلغ حوالي 73.9 في المائة، والدول النامية

www.elmaktaba.com (31)

http://arabi.ahram.org.eg , 31-1-2009 (32)

حوالي 26.1 في المائة. وبالنسبة للدول الصناعية، هناك تراجع تدريجي في تلك النسبة لدول أمريكا الشمالية وأوروبا واستقرار لدول شرق آسيا خلال الفترة المذكورة. وبذلك، انخفضت نسبة مساهمة الدول الصناعية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم من حوالي 75.9 في المائة في العام 2004 إلى حوالي 72.2 في المائة في عام 2008. أما بالنسبة للدول النامية، فهناك ارتفاع تدريجي ملحوظ في تلك النسبة لدول آسيا، وخاصة منها الصين ودول جنوب شرق آسيا، مع تغير في نطاق ضيق لدول أمريكا اللاتينية واستقرار لدول أفريقيا، خلال الفترة ذاتها. وعليه، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الدول النامية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم من حوالي 24.1 في المائة في العام 2004 إلى حوالي 27.8 في المائة في عام 2008، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
خلال الفترة 2004 - 2008

الدول النامية				الدول الصناعية				السنة
أخرى	أفريقيا	أمريكا اللاتينية	آسيا	أخرى	شرق آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	
0.9	0.9	6.0	16.3	3.0	20.1	25.1	27.7	2004
0.9	0.9	6.4	17.2	2.9	19.9	24.4	27.4	2005
0.9	0.9	6.3	17.8	2.9	20.3	24.2	26.7	*2006
0.8	0.9	6.4	19.2	3.0	20.0	24.0	25.7	**2007
0.9	0.9	5.9	20.1	3.0	19.9	23.9	25.4	**2008

* بيانات أولية.

** تقديرات.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية، 2009.

استناداً إلى ما ورد أعلاه، وبالنظر إلى مناطق العالم التي تقع فيها الدول العربية، أي أفريقيا وغرب آسيا، يمكن الاستنتاج أن مساهمة الدول العربية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم لا تزال محدودة ولم يحصل فيها أي ارتفاع ملموس خلال السنوات القليلة الماضية.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2004 – 2006، حوالي 15.7 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 20.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.9 في المائة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تغيرات في نطاق ضيق بالنسبة لكل من مجموعة الدول الصناعية ومجموعة الدول النامية، إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ بالنسبة للدول العربية حيث انخفضت من حوالي 10.7 في المائة في العام 2004، إلى حوالي 9.4 في المائة في عام 2006، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول
(2006 - 2004)

الدول العربية	الدول النامية	الدول الصناعية				السنة
		مجموعة الدول الصناعية	شرق اسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	
10.7	20.4	15.8	21.8	15.7	13.6	2004
9.7	20.3	15.7	21.7	15.4	13.6	2005
9.4	20.5	15.6	22.1	15.5	13.4	*2006

* بيانات أولية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2009.

وقد تزامن الانخفاض في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية للدول العربية إلى ناتجها المحلي الإجمالي، مع الارتفاع في نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي لتلك الدول إلى ناتجها المحلي الإجمالي. ويبين ذلك أن معدل نمو القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية كان أعلى بكثير من معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية خلال تلك الفترة.

صادرات الصناعة التحويلية: شكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 69.8 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2007، ووصلت نسبتها إلى نحو 81.6 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و78.6 في المائة بالنسبة لأوروبا و72.2 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 21.0 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و18.8 في المائة بالنسبة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد ارتفع في عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006 في مختلف مناطق العالم، باستثناء منطقة أمريكا الشمالية حيث تراجع فيها معدل النمو، ومنطقة آسيا حيث لم يتغير. كما يلاحظ أن معدل النمو كان أعلى في عام 2007 من متوسطه خلال الفترة 2000 - 2007، وذلك في مختلف مناطق العالم بما فيها منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

(نسب مئوية)						
العالم	أمريكا الشمالية	أوروبا	أفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط	
69.8	72.2	78.6	18.8	81.6	21	النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2007
11	4.8	11	12	12	15	معدل النمو خلال الفترة 2000 - 2007
13	11.7	12	9	16	14	معدل النمو عام 2006
15	8.5	16	15	16	18	معدل النمو عام 2007

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية، 2008.

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية لعشر دول عربية حوالي 38.6 مليار دولار وشكلت حوالي 10.2 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2006. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 16.3 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 42.3 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، يليها المغرب بحوالي 8.6 مليار دولار ثم الأردن بحوالي 3.7 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فيتصدر الأردن المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 71.2 في المائة من إجمالي صادراته، يليه المغرب بحوالي 67.8 في المائة ثم سورية بحوالي 32.0 في المائة، الملحق (13/4).

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية: استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية لعدة دول عربية للفترة 2001 – 2003، يمكن استقضاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن إحدى عشر دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والملابس، والمنتجات النسيجية والأسمنتية والألمنيوم، الملحق (14/4).